البلاد تخطو خطوات حثيثة بثبات نحو تعزيز دعائم دولة القانون عبر سلسلة القرارات

الكويت.. منظومة تشريعية متطورة ترسخ العدالة والشفافية وتوائم تحديات العصر

رؤية إستراتيجية شاملة ترمي إلى ترسيخ قيم النزاهة وتوفير بيئة قانونية تلبي تطلعات المواطنين

التشريعات التي اعتمدها مجلس الوزراء خلال الفترة الماضية تمثل تحديثا مهما للبنية القانونية في البلاد

«تقرير» - «كونا» -- تخطو الكويت خطوات حثيثة وبثبات نحو تعزيز دعائم دولة القانون وتكريس مبادئ الشفافية والعدالة عبر سلسلة تعديلات تشريعية وقرارات ضمن رؤية استراتيجية شاملة ترمي إلى ترسيخ قيم النزاهة وتوفير بيئة قانونية عادلة وشفافة توائم تحديات العصر وتلبي تطلعات المواطنين.

وتمثل التشريعات التي اعتمدها مجلس الوزراء خلال الفترة الماضية لتحديث البنية القانونية في البلاد إضافة نوعية لمسيرة العدالة الكويتية وحماية المال العام ومكافحة الفساد علاوة على مواكبتها التطورات التقنية المتسارعة وتوسيع نطاق الخدمات القضائية الرقمية.

وفي هذا الإطار أقر مجلس الوزراء الثلاثاء الماضي مشروعا بمرسوم بقانون بشأن تعديل بعض أحكام قانون الجزاء الصادر بالقانون رقم 16 لسنة 1960 بهدف حماية الحقوق العامة وتحقيق الردع الفعال وسد ثغرات كشف عنها التطبيق العملي للقانون.

وأدخل المشروع تعديلات على قانون الجزاء ترمي إلى معالجة انحدار جانب الحيطة والحذر لدى الأفراد وما ينتج عن ذلك من إصابات ووفيات حيث رفع القيم المالية لعقوبة الغرامة في جريمتي القتل الخطأ والإصابة الخطأ وأضاف مادتين جديدتين تعنيان بإدخال ظروف تشدد العقاب عند اقترانها بالركن المادي المكون لكلا الجريمتين.

كما استحدث المشروع بندا جديدا بهدف حماية عملية الائتمان في البلاد من المدين الذي يدلس في حقيقة مركزه المالي محاولا إظهارها بحالة إعسار حيث أضفى حماية جنائية على أموال المدين التي تنقل إلى أطراف مع علمهم بالدين الثابت بالسند التنفيذي بقصد تمكين المدين من عدم الوفاء بما عليه من ديون.

أما مشروع المرسوم بقانون بتعديل بعض أحكام قانون الإجراءات والمحاكمات الجزائية فقد وضع معالجات لبعض الإشكاليات التي تؤثر على سير العدالة إذ أجاز من خلال تعديل المادة «188» إعلان الأحكام الغيابية إلكترونيا إلى جانب الوسائل التقليدية مما يساهم في سرعة إعلان الأحكام.

ويعزز المرسوم أيضا ضمانات علم المحكوم عليه بالأحكام الصادرة علاوة على المساهمة في تقليل إطالة أمد التقاضي والحد من سقوط الأحكام الغيابية بالتقادم لتعذر إعلان المحكوم عليه بالطرق التقليدية.

وإضافة إلى ذلك استهدف المرسوم من خلال تعديل المادة «230» معالجة تراكم الغرامات الجزائية وتعذر تحصيلها عبر تمكين النيابة العامة من استيفائها مباشرة من المحكوم عليه أو عبر استقطاع ما لا يجاوز ربع راتبه مع إمكانية تقسيط المبلغ لمدة تصل إلى خمس سنوات مراعاة للظروف الإنسانية والمالية.

ويصب المرسوم الجديد في حماية المال العام وصون حقوق الدولة كذلك تعزيز القدرة على تنفيذ الأحكام ومنع إفلات المحكوم عليهم من العقاب إضافة إلى ترسيخ سيادة القانون مع مراعاة البعد الإنساني والواقعي للمحكوم عليهم بما يحقق التوازن بين العدالة وحقوق الأفراد والمجتمع.

وتلبية لما كشفه التطبيق العملي عن حالات تمكن المدين ذي الملاءة المالية من تلافي الإجراءات المتخذة ضده لعرقلة وفائه بديونه أصدر مجلس الوزراء مشروعا بقانون بشأن تعديل نص المادة 5 من القانون رقم 71 لسنة 2020 بإصدار قانون الإفلاس بما يعيد نظام الضبط والإحضار وحبس المدين المتعنت في السداد.

وعزز التشريع الجديد صلاحيات الإدارة العامة للتنفيذ ضد المدين المماطل عن طريق منحها سلطة اتخاذ إجراءات حاسمة ضد المدين الذي يتهرب من الوفاء بالتزاماته رغم قدرته المالية ويشمل هذا طلب كشف مالي عن أموال المدين بما في ذلك العقارات والمنقولات والأرصدة المصرفية وأسماء المتصرف إليهم.

كما أصدر مجلس الوزراء مشروع مرسوم بقانون بتعديل بعض أحكام قانون المرافعات المدنية والتجارية الصادر بالمرسوم رقم 38 لسنة 1980 الذي أتاح لإدارة التنفيذ إخطار شركة المعلومات الائتمانية بواقعة عدم الوفاء لقيدها في السجل الائتماني للمدين لإيضاح مقدرته الائتمانية عند تعامله مع الأشخاص الاعتبارية.

وفي موازاة ذلك عززت دولة الكويت صلاحيات الهيئة العامة لمكافحة الفساد «نزاهة» من خلال مشروع المرسوم بقانون بتعديل القانون رقم 2 لسنة 2016 بشأن إنشاء هيئة «نزاهة» والأحكام الخاصة بالكشف عن الذمة المالية.

وتصب التعديلات التي شملها القانون في تطوير المنظومة القانونية لمكافحة الفساد فقد وسعت نطاق جرائم الفساد بإدراج جرائم اختلاس أموال الجمعيات التعاونية ضمن الجرائم المشمولة بالقانون وذلك لحماية أموال المساهمين وتعزيز الرقابة على هذه الجمعيات.

ونصت التعديلات الجديدة على تسبيب قرارات حفظ البلاغات لتعزيز الشفافية والرقابة عليها مع استخدام الوسائل الإلكترونية في تقديم إقرارات الذمة المالية بما يواكب التطور التقني ويسهل الإجراءات على الخاضعين للقانون خصوصا موظفي البعثات الدبلوماسية والقنصلية في الخارج علاوة على ما قررته من ضمانات إجرائية لحماية موظفي «نزاهة».

أما المرسوم بقانون رقم 94 لسنة 2024 بتعديل بعض أحكام المرسوم بالقانون رقم 20 لسنة 1981 فقد تضمن تعديلا يحدد النصاب القيمي لمحكمة التمييز في المسائل الإدارية كي لا تنشغل المحكمة بالمنازعات قليلة القيمة بل تتفرغ لغيرها وأداء دورها في توحيد المبادئ القانونية مراقبة حسن تطبيق القانون.

ولتحقيق حسن سير العدالة والمساواة بين الخصوم في الدعاوى الجزائية والدعاوى المدنية والتجارية جاء المرسوم بقانون رقم 104 لسنة 2024 بتعديل بعض أحكام قانون الإجراءات والمحاكمات الجزائية الذي زاد ميعاد الطعن بالاستئناف إلى ثلاثين يوما بهدف رفع المشقة عن الخصوم لما كشفه الواقع العملي في المحاكم من حدوث تأخير في تسليم صورة الأحكام للخصوم بعد إصدارها.

كما تضمن المرسوم مادة جديدة برقم «22 مكرر» تضيف طريقة جديدة لإعلان الأمر بالحضور بإجازة إعلان الأمر بالحضور في شأن الدعوى الجزائية بوسائل الاتصال الحديثة التي أجازها المشرع في قانون المرافعات المدنية والتجارية.

وفي خطوة تستهدف تعزيز الشفافية في المعاملات العقارية أصدر وزير العدل المستشار ناصر السميط القرار رقم 194 لسنة 2025 بتنظيم سداد القيمة والمقابل النقدي المستحق في جميع المحررات والعقود وإقرارات الدين الرسمية والرهن الصادة عن وزارة العدل.

ويوجب القرار إثبات الدفع عبر التحويل المصرفي أو الشيك المصدق في إطار مكافحة غسل الأموال والحد من حالات الرهونات وإقرارات الدين الصورية علاوة على معالجة الثغرات القانونية التي كانت تتيح تمرير بعض المعاملات غير المشروعة.

ويسهم القرار في حماية السوق العقاري من التلاعبات المالية ويرفع مستوى الشفافية ويحمي المشترين والبائعين من عمليات الاحتيال والبيع الوهمي إضافة إلى تعزيز الرقابة المالية ومنع غسل الأموال عبر المعاملات العقارية.

وضمن رؤية دولة الكويت لتعزيز النهج الإصلاحي والتأهيلي بداخل المؤسسات الإصلاحية جاء القرار بتخفيف مدة عقوبة الحبس المؤبد لتكون 20 عاما الذي أصدره رئيس مجلس الوزراء بالإنابة الشيخ فهد يوسف سعود الصباح بناء على توجيهات أميرية سامية.

ويهدف القرار إلى تحقيق التوازن بين تنفيذ مدة العقوبة وتحقيق العدالة مع منح الفرصة للنزلاء لإعادة بناء حياتهم واندماجهم مع المجتمع بعد قضاء المدة المحكوم عليهم بها.

وكانت الكويت قد دشنت افتتاح مبنى قصر العدل الجديد مطلع فبراير الماضي ويمثل نقلة حضارية تهيئ بيئة قضائية مثالية ومتطورة تعتمد التقنيات الحديثة والتحول الرقمي في كل مجالات التقاضي.

وانطلاقا من التوجيهات الأميرية السامية تضع وزارة العدل حزمة أهداف استراتيجية لتعزيز منظومة العدالة تتمثل في مراجعة التشريعات القائمة في البلاد وتطوير إجراءات التقاضي وتبسيطها وتقليل المدد الزمنية للفصل في القضايا وتوسيع نطاق التحول الرقمي في الخدمات القضائية لتسهيل وصول الجميع إلى العدالة بسرعة وكفاءة بالإضافة إلى تعزيز آليات الرقابة والشفافية لضمان نزاهة القضاء واستقلاله.

وتعكف الوزارة على تعديلات تشريعية ترمي إلى تحويل المنظومة القضائية إلى إلكترونية متكاملة لتسريع إجراءات التقاضي في المحاكم وتسهيل حصول المتقاضين على الخدمات بشكل أكبر والحد من تراكم الدعاوى وتأخير الفصل في القضايا.

حماية المال العام ومكافحة الفساد ومواكبة التطورات التقنية المتسارعة إضافة نوعية لمسيرة العدالة

وزارة العدل تضع حزمة أهداف إستراتيجية لتعزيز منظومة العدالة تنفيذا التوجيهات الأميرية السامية

تعزيز دعائم دولة القانون وتكريس مبادئ الشفافية والعدالة عبر سلسلة تعديلات تشريعية

وزارة العدل تبدأ تعديل نظام الحاسب الآلي بشأن إجراء حجز ما للمدين لدى الغير في البنوك

أعلنت وزارة العدل أن الإدارة العامة للتنفيذ بدأت تعديل نظام الحاسب الآلي بشأن إجراء حجز ما للمدين لدى الغير فيما يتعلق بالحجز لدى البنوك.

وذكرت الوزارة في بيان صحفي إن الحجز لدى البنوك لإيقاع الحجز على رواتب المدينين المنفذ ضدهم سيكون بنسبة تتراوح من 25 بالمئة إلى 50 بالمئة من الراتب وفقا لما يقرره القانون بحسب طبيعة الدين وجهة عمل المدين مؤكدة استكمال تعديل وتهيئة نظام الحاسب الآلي لذلك مطلع الأسبوع المقبل.

تتمات

«الكهرباء»: 60 في المئة

المشاري، ووزير الدولة لشؤون الاتصالات عمر العمر.

وذكرت «الداخلية» في بيان للإدارة العامة للعلاقات والإعلام الأمني، أن الحملة تأتي في إطار جهود الوزارة لمواجهة الأنشطة المخالفة للقوانين واللوائح، وحماية الشبكة الكهربائية من الاستخدامات غير المشروعة التي قد تهدد السلامة العامة.

أضافت أن الحملة شاركت بها عدة جهات حكومية، من بينها بلدية الكويت ووزارة الكهرباء والماء والطاقة المتجددة والمؤسسة العامة للرعاية السكنية ووزارة المواصلات، وذلك بعد صدور الأذونات القانونية اللازمة.

وأشارت إلى أن الحملة أسفرت عن ضبط عدد من المنازل المخالفة، ومصادرة معدات وأجهزة متطورة مخصصة لتعدين العملات المشفرة، في مخالفة صريحة للقانون.

وأكدت أن هذه الأنشطة تمثل استغلالا غير مشروع للطاقة الكهربائية، ما يؤدي إلى زيادة الأحمال على الشبكة العامة، وقد يتسبب في انقطاعات تؤثر على المناطق السكنية والتجارية والخدمية، مما يشكل تهديدا مباشرا للسلامة العامة.

وبينت أنها اتخذت الإجراءات القانونية بحق أصحاب المنازل المخالفة، تمهيدا لإحالتهم إلى الجهات المختصة، مؤكدة استمرار حملاتها الأمنية المكثفة بالتعاون مع الجهات المعنية لضمان تطبيق القوانين.

على صعيد متصل، أعلنت وزارة الكهرباء والماء والطاقة المتجددة، أن الحملة المشتركة لمكافحة تعدين العملات المشفرة في منطقة الوفرة السكنية، أسفرت عن انخفاض الأحمال الكهربائية لمحطات التحويل الرئيسية المغذية لمنطقة الوفرة السكنية من 85 ميجاوات إلى 36 ميجاوات بنسبة تقارب 60%.

وذكرت أنه سوف ينتج عن انخفاض الاستهلاك وفر يقارب 15 مليون دينار، سنويا من المبالغ التي تتكلفها الوزارة نظير إنتاج الكهرباء.

الجلال يطلع

من خريجي الثانوية العامة والنظم التعليمية الأجنبية الصادرة من داخل وخارج الكويت الراغبين في الابتعاث بالخارج لضمان احاطتهم الكاملة بإجراءات الابتعاث واختيار التخصصات المناسبة التي يحتاجها سوق العمل وتقديم طلباتهم بالشكل الصحيح.

وذكر البيان ان الحملة تضم 3 مراحل رئيسية تبدأ من المرحلة التعريفية والتي يتم خلالها الإعلان عن خطة البعثات الخارجية وتقديم معلومات شاملة عنها بما في ذلك التخصصات والدول المعتمدة أما المرحلة الثانية فهي المرحلة الإرشادية وتتناول شرحا تفصيليا للشروط والإجراءات بالإضافة إلى توجيه الطلبة لكيفية التسجيل الصحيح وتوعيتهم بالأخطاء الشائعة التي قد تواجههم.

وأضاف ان المرحلة الثالثة والأخيرة هي المرحلة التوجيهية ويتم فيها إعلان أسماء المقبولين وشرح إجراءات ما بعد القبول بالإضافة إلى عقد اللقاء التنويري للطلبة للمقبولين في البعثة.

حيات: الكويت

أعمالها في العاصمة الصينية بكين، فيما ترأس الجانب الصيني مساعد وزير الخارجية لشؤون إدارة غرب آسيا وشمال إفريقيا بوزارة الخارجية الصينية، السفير تشن وي تشينغ.

وقال السفير حيات إن الاجتماعات سادتها أجواء إيجابية جدا، وإن وجهات النظر التي تمت مناقشتها في الاجتماعات متطابقة تماما في مجملها مع الجانب الصيني، وتعكس صلابة العلاقات الثنائية التاريخية الاستراتيجية.

أضاف أن المشاورات شهدت حوارا مفتوحا مطولا وصريحا بمقر وزارة الخارجية الصينية وسط العاصمة بكين، حول مختلف القضايا ذات الاهتمام المشترك، معربا عن ارتياح الجانبين لمسار العلاقات التاريخية المتميزة التي تجمع البلدين الصديقين.

وجرى خلال الاجتماعات بحث سبل تعزيز العلاقات الثنائية بين البلدين الصديقين في مختلف المجالات السياسية والاقتصادية والتنموية في ظل ما تشهده العلاقات الكويتية – الصينية من تطور مستمر واستنادا إلى توجيهات القيادة السياسية في كلا البلدين.

وأكد الجانبان حرصهما على تعزيز التعاون والتنسيق في المحافل الإقليمية والدولية ودعم مواقف بعضهما البعض في المنظمات الدولية بما يعكس عمق الشراكة الاستراتيجية بين البلدين ويخدم المصالح المشتركة.

وأوضح السفير حيات أن هذه المشاورات السياسية تأتي في ضوء توجيهات القيادة السياسية العليا باستمرار الزيارات رفيعة المستوى بين البلدين للمحافظة على مكانة العلاقات الثنائية التاريخية في مختلف المجالات.

ولفت إلى أن هذه المشاورات المهمة جاءت في إطار تنفيذ الاتفاقيات في شأن التعاون الثنائي بين وزارتي خارجية الكويت والصين وأن الدورة الحالية تعد الخامسة لإقامة المشاورات السياسية بين الوزارتين.

كما استعرض الجانبان آخر مستجدات الموقف التنفيذي لاتفاقيات ومذكرات التفاهم الموقعة بين حكومتي البلدين لا سيما متابعة تنفيذ المشاريع التنموية الكبرى في دولة الكويت ومنها مشروع ميناء مبارك الكبير ومشروعا الشقايا والعبدلية للطاقة المتجددة ومشروع محطات معالجة مياه الصرف الصحي ومشروعات المدن العمالية والإسكانية ومشروع منظومة خضراء منخفضة الكربون لإعادة تدوير النفايات إلى جانب التعاون في مجالات المناطق الاقتصادية والمناطق الحرة.

وعلى هامش الجولة عقد السفير حيات، مقرر وعضو اللجنة الوزارية لمتابعة الموقف التنفيذي لاتفاقيات ومذكرات التفاهم الموقعة بين حكومة دولة الكويت وجمهورية الصين الشعبية، التابعة لمجلس الوزراء، عددا من اللقاءات الثنائية مع كبار المسؤولين في الادارة الصينية العليا، ودائرة العلاقات الخارجية للجنة المركزية للحزب الشيوعي الصيني الحاكم وكبار المستشارين في لجنة التنمية والإصلاح التابعة للرئاسة الصينية.

وتم التأكيد خلال الاجتماعات على أهمية استمرار التشاور السياسي والدبلوماسي، والدفع باتجاه تحقيق التوافقات القائمة بين البلدين لآفاق أرحب والبناء الصلب على نتائج الزيارة الناجحة بكل المقاييس لصاحب السمو أمير البلاد الشيخ مشعل الأحمد، إلى الصين في سبتمبر 2023.

وفي ختام الاجتماعات اتفق الجانبان على استمرار آلية المشاورات السياسية بشكل منتظم، على أن تعقد الدورة المقبلة في دولة الكويت في موعد يتم تحديده لاحقا عبر القنوات الدبلوماسية.

«الشؤون الاسلامية»

على الأئمة والمؤذنين، الصادر أخيرا من الوكيل المساعد لقطاع المساجد بدر العتيبي بتقليص وقت الاقامة.

وأوضحت أن ذلك يأتي بسبب ما تمر به البلاد حاليا من زيادة الاحمال الكهربائية في مختلف المناطق، اضافة لوجود عدد من المحطات تحت الصيانة ما يستوجب من الجميع العمل على ترشيد الكهرباء، مؤكدة استجابتها وتعاونها التام مع خطة وزارة الكهرباء بهذا الشأن.

أسامة بوخمسين

الجمعية العامة العادية لشركة الدولي للتأمين التكافلي، التي عقدت بتاريخ 24 أبريل 2025، عن توصية مجلس الإدارة بتوزيع أرباح نقدية للمساهمين بنسبة 7% من القيمة الاسمية للسهم، أي ما يعادل 7 فلوس لكل سهم، وذلك للعام السادس على التوالي، في ظل تحقيق الشركة لمؤشرات مالية قوية.

وأشار بوخمسين إلى أن مجلس الإدارة يعمل على ترسيخ مبادئ الحوكمة الفاعلة، وتعزيز الشفافية، وحماية مصالح المساهمين، بما ينسجم مع استراتيجية الشركة الهادفة لتحقيق معدلات نمو قوية ومستدامة.

تعيين حسين

جاء ذلك خلال اجتماع عقدته اللجنة التنفيذية في مقرّ عباس. وقال أبو يوسف، «رشّح الرئيس حسين الشيخ نائبا له وصادقت اللجنة التنفيذية على ذلك». ومن شأن هذا التعيين أن يمهّد الطريق للشيخ لخلافة عباس.

وكان المجلس المركزي الفلسطيني قد استحدث منصب «نائب رئيس اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية رئيس دولة»، في خطوة هي الأولى منذ تأسيسها عام 1964.

وذكرت وكالة الأنباء الفلسطينية «وفا» أن القرار الذي تم بالأغلبية الساحقة ينص على أن يعين نائب رئيس اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير من بين أعضاء اللجنة التنفيذية، بترشيح من رئيس اللجنة ومصادقة أعضائها، ويحق لرئيس اللجنة تكليفه بمهام، وأن يعفيه من منصبه، وأن يقبل استقالته.

وصوت لصالح القرار 170 عضواً من الأعضاء الحاضرين في القاعة والمشاركين عبر تقنية «الزووم»، في حين صوت عضو واحد بالرفض وعضو آخر بالامتناع.

إيران: 5 قتلى

في حين كشفت الحكومة الإيرانية أن عددا من الحاويات كانت مكدسة في الميناء، وقد تحتوي على مواد كيمياوية.

وأوضحت المتحدثة باسم الحكومة، فاطمة مهاجراني، في تصريحات لوكالة أنباء فارس، اليوم السبت، أن تحديد سبب الانفجار سيستغرق بعض الوقت.

أضافت أن المعلومات المتوفرة حتى الآن تشير إلى أن عدداً من الحاويات التي كانت مكدسة في أحد أطراف الميناء، يُحتمل أنها كانت تحتوي على مواد كيمياوية انفجرت.

وأشارت إلى أنه «ما لم يتم إخماد الحريق بشكل كامل، فإن إصدار بيانٍ دقيق وتخصصي حول سبب الحادث وطبيعته سيكون أمراً صعباً».

في حين اعتبر التلفزيون الرسمي أن «التقصير في التعامل مع المواد القابلة للاشتعال كان عاملا مساهما» في الانفجار.

بينما أكدت الشركة الوطنية لتكرير وتوزيع المشتقات النفطية أن منشآت النفط لم تتأثر بالانفجار.

كما أضافت في بيان أن «الانفجار والحريق في ميناء الشهيد رجائي ليس لهما أي صلة بالمصافي وخزانات الوقود ومجمعات التوزيع وخطوط أنابيب النفط المرتبطة بالشركة».

وكانت أجهزة الكمبيوتر في الميناء نفسه تعرضت لهجوم إلكتروني عام 2020 تسبب في اضطرابات كبيرة في المسارات المائية والطرق المؤدية إلى المنشأة.

فيما أفادت مصادر غربية حينها بأن إسرائيل تقف على ما يبدو وراء ذلك، ردا على هجوم إلكتروني إيراني سابق، حسب ما نقلت آنذاك صحيفة واشنطن بوست.

يذكر أن ميناء رجائي يشكل أحد الجزأين من ميناء بندر عباس الأهم في البلاد، والذي يقع في محافظة هرمزكان الجنوبية، على الشواطئ الشمالية لمضيق هرمز.

فيما تبلغ مساحته حوالي 2400 هكتار، ويتمتع بطاقة استيعابية تصل إلى 70 مليون طن من البضائع سنويًا.

كما يتألف الميناء من 23 رصيفاً بعمق 15 متراً، ومسؤول عن 85 في المئة من إجمالي عمليات التحميل والتفريغ التي تتم في الموانئ الإيرانية.